# تأسيس لواء سواكن في العهد العثماني

**د. أنعم محمد عثمان الكباشي**
قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الخرطوم

يمثل الربع الأول من القرن العاشر الهجري/ الربع الأول من القرن السادس عشر الميلادي نقطة محورية في تاريخ الدولة العثمانية فيما يتعلق بسياستها التوسعية في المنطقة العربية. ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الفترة شهدت تغييرًا جذريًا في إستراتيجية حركة الفتوحات العثمانية التي كانت - حتى ذلك التاريخ - تتركز بصورة رئيسة في الأراضي الأوروبية. وتعتبر التطورات السياسية والعسكرية والدينية التي بدأت تظهر في المنطقة العربية والأناضول في السنوات الأولى من القرن السادس عشر هي السبب الأساس في تغير الفكر التوسعي العثماني، لينتقل هذا الفكر من القارة الأوروبية إلى بلاد العرب. ويعد السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ/ ١٥١٢-١٥٢٠م) هو صاحب فكرة تجميد حركة الفتوحات العثمانية في أوروبا والانتقال بها إلى المنطقة العربية.

إن السبب الرئيس الذي قاد العثمانيين إلى توجيه حركتهم التوسعية إلى المنطقة العربية يعود إلى ظهور قوة أوروبية

(قدم للنشر في ١٤٣٢/٥/١٢هـ، وقبل للنشر في ١٤٣٣/٨/١٠هـ).

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الرابع شوال ١٤٣٣هـ، السنة الثامنة والثلاثون

الدارة

استعمارية تبشيرية في المنطقة. وتتمثل هذه القوة في دولة البرتغال، التي استطاع أسطولها البحري دخول مياه البحر الأحمر في السنوات الأولى من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وعلى وجه التحديد هناك أسطول برتغالي مؤلف من ٣٧ سفينة دخل إلى هذه المياه في عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م[١]. لقد أدى هذا الحدث المهم إلى أن يجمد السلطان سليم الأول حركة الفتوحات العثمانية في أوروبا، ويبدأ في إعداد جيش بهدف الزحف نحو المنطقة العربية. وقد كان الهدف الأساس لهذا الجيش هو التصدي للخطر البرتغالي وإبعاده عن بلاد المسلمين، وخاصة الحرمين الشريفين. لقد كانت مكة المكرمة والمدينة المنورة في تلك الأثناء تحت حكم الدولة المملوكية، والتي كانت في الوقت نفسه تسيطر على بلاد الشام ومصر، غير أن هذه الدولة كانت في تلك الفترة في أسوأ حالات ضعفها. ولعل دخول الأسطول البرتغالي إلى مياه البحر الأحمر يمثل مؤشرًا واضحًا على هذا الضعف. وبالإضافة إلى ذلك نجد أن السياسة القهرية التي اتبعتها الدولة المملوكية تجاه شعوب المنطقة العربية أدت إلى تذمر وعدم رضا من طرف العرب تجاه هذه الدولة.

في ظل هذه الظروف المتمثلة في تغلغل قوة استعمارية أوروبية في الأراضي العربية الإسلامية من جهة، والتذمر الواقع من العرب تجاه الدولة المملوكية من جهة أخرى، وجد العثمانيون المسرح مهيأ أمامهم لبدء حركة توسعية ناجحة،

(1) Cengiz Orhonlu, Osmanlı İmparatorluğu´nun Güney Siyaseti Habeş Eyaleti, Ankara, 1996, p. 7.

سوف يكون لها آثار مستقبلية على المنطقة وشعوبها. غير أنه يجب أن نتوقف هنا قليلاً عند عامل ثان ساعد العثمانيين على القيام بهذه التوسعات. ويتمثل هذا العامل في وجود الدولة الصفوية في إيران، والخطر الذي كانت تشكله على منطقة الأناضول. وقد كان العثمانيون يخشون من انتشار المذهب الشيعي في الأناضول وخطورة انعكاس ذلك على التركيبة الثقافية والاجتماعية لسكان المنطقة، وربما يقود هذا الأمر إلى حدوث تصدع في بنية الدولة. ووفقًا لهذه المعطيات رأى العثمانيون ضرورة تحركهم تجاه المنطقة العربية.

إن ضم المنطقة العربية لتكون تحت حكم الدولة العثمانية سوف يحقق مكاسب كثيرة للعثمانيين. ويمكن أن نجمل هذه المكاسب في النقاط التالية:

أولاً: سد الطريق أمام أي توسع صفوي في الأناضول، لأن هذه المنطقة سوف تكون قد خضعت بشكل تام للدولة العثمانية.

ثانيًا: الوقوف أمام أي توسع استعماري أوروبي، بغض النظر عن كونه سياسيًا أو عسكريًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا.

ثالثًا: السيطرة على الأراضي التي كانت تمثل أساس الدولة المملوكية، وهي مصر وبلاد الشام والحرمان الشريفان، وبذلك تكون الدولة العثمانية قد وطدت نفوذها السياسي في المنطقة العربية، وعلى وجه التحديد مصر التي سوف تصبح الولاية/ الإيالة المركزية للعثمانيين في بلاد العرب؛ ويعود السبب في ذلك إلى تمتع مصر بنفوذها

السياسي وموقعها الإستراتيجي بالإضافة إلى ثقلها الاقتصادي[٢].

رابعًا: دخول الحرمين الشريفين تحت إدارة الدولة العثمانية سوف يكون له أثر معنوي كبير على سلاطين هذه الدولة، لأنهم سوف يصبحون خدام المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة، ويعني هذا الأمر أن يصبحوا الحماة الوحيدين للأراضي المقدسة. وسوف يقود هذا الوضع بدوره إلى زيادة مكانة سلاطين آل عثمان عند المسلمين بصورة عامة[٣].

وبعد أن أعد السلطان سليم الأول جيشه بدأ الزحف من إستانبول إلى بلاد الشام. وقد تمكن هذا الجيش من هزيمة المماليك في مرج دابق قرب حلب، في ١٦ رجب ٩٢٢هـ/ ٢٤ أغسطس ١٥١٦م، وفي ٢٠رجب/ ٢٨ أغسطس دخل العثمانيون مدينة حلب. وبعد مرور شهر من ذلك في ٢٠ شعبان ٩٢٢هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٥١٦م تمكن السلطان سليم الأول من دخول دمشق. وكانت نتيجة ذلك هي خضوع بلاد الشام لسيطرة الدولة العثمانية. وإثر ذلك واصل جيش العثمانيين تقدمه باتجاه مصر التي كانت تمثل مركز دولة المماليك، حيث تمكن في عام ٩٢٢هـ/ ١٥١٧م في معركة الريدانية من القضاء على

(2) es-Seyyid Muhammed es-Seyyid Mahmud, XVI. Asırda Mısır Eyaleti, İstanbul, 1990.

(3) Anam Mohamed Osman ELKABASHI, Surre Defterleri ve 1049/1639-1640 Tarihli Sürre Defteri, (Yüksek lisans) Tezi, İstanbul, 2001, p. 6.

المماليك ودولتهم، وبذلك أصبحت مصر أيضًا خاضعة للعثمانيين. وتتمثل أهم نتائج ضم مصر للإدارة العثمانية في دخول الحرمين الشريفين تحت الإدارة نفسها[٤]. وصار يطلق على السلاطين العثمانيين منذ تلك الفترة لقب "خليفة". غير أنه يجب الإشارة إلى أن هناك بعض الخلفاء العثمانيين مثل السلطان مراد الأول (٧٦١-٧٩١هـ/ ١٣٦٠-١٣٨٩م) حملوا هذا اللقب[٥] قبل ذلك.

بعد أن قضى السلطان سليم الأول على الدولة المملوكية واستولى على أراضيها، هربت مجموعة من فلول المماليك جنوبًا باتجاه الأجزاء الشمالية من السودان. ونتيجة لذلك أرسل السلطان العثماني فرقة من عساكره لتعقب المماليك. وقد وصلت هذه الفرقة حتى حدود السودان الشمالية. وفي هذه المنطقة أسس العثمانيون بعض القلاع من أجل تحقيق هدفين، الأول هو الوقوف في وجه أي محاولة للمماليك لإعادة ترتيب صفوفهم والزحف مرة أخرى نحو القاهرة. وهذا يعني إبعاد المماليك عن مركز السلطة الرئيس للعثمانيين في المنطقة والمتمثل في مصر. أما الهدف الثاني فيتمثل في بسط نفوذ الدولة العثمانية على الجزء الجنوبي من مصر والشمالي من السودان، مثل مناطق أسوان وإبريم وحلفا[٦]،

(4) Halil Inalcık, The Ottoman Empire The Clasiccal Ages 1300-1600, Londan, 1973, p. 43.

(5) Halil Inalcık, 'The Ottomans and the Caliphate',The Cambridge History of Islam, Cambridge, 1970, 320-323.

(6) Cengiz Orhonlu. Ibid. p. 1.

وذلك حتى يتم تأمين الإدارة العثمانية في مصر والحفاظ عليها من أي هجمات محتملة من القبائل التي تقطن تلك الأنحاء. وسوف يتبلور هذا الأمر بشكل كبير في السنوات اللاحقة لحكم السلطان سليم الأول، وخاصة في عهد السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٤هـ/ ١٥٢٠-١٥٦٦م).

نتيجة للنشاط الذي بدأ الأسطول البرتغالي يقوم به في مياه البحر الأحمر، وخطورة ذلك على المناطق المطلة على سواحل هذا البحر، وما يمكن أن يشكله هذا النشاط العسكري في الوقت نفسه من تهديد صريح للأراضي المقدسة خاصة ولشعوب المنطقة عامة، رأت الدولة العثمانية أنه لا يوجد خيار أمامها سوى خيار المواجهة البحرية مع البرتغاليين. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن نشير إلى أن الخطر البرتغالي هدد أيضًا وبشكل مباشر تجارة الشرق، وكذلك الممالك الإسلامية الواقعة في بلاد الهند. ولأن الدولة العثمانية كانت في تلك الفترة قوة الردع الأولى للمسلمين قاطبة، فقد استغاثت هذه الممالك بها لإنقاذها من الخطر البرتغالي[٧]. وقد ضاعف هذا الأمر من مسؤولية العثمانيين تجاه العالم الإسلامي. لذا كان لابد من القيام بتحرك يحفظ للمسلمين حقوقهم.

بناء على ذلك قررت الدولة العثمانية البدء بمواجهة فعلية وحاسمة مع البرتغاليين. وقد تمثلت أولى الخطوات المتخذة في ذلك في إصدار الأوامر من مركز الدولة إلى

(7) Ibid., p. 22-30.

"أوزدمير باشا" للقيام بحملات في الأراضي الحبشية[٨]. ويجب أن نوضح هنا أن الأراضي المعنية بالدرجة الأولى هنا هي الأراضي المتاخمة أو المطلة على سواحل البحر الأحمر. وقد استطاع "أوزدمير باشا" أن يحقق نتائج باهرة في مهمته هذه. ونجد من ثمار تلك الحملات أن أعلن أمراء سواكن دخولهم في طاعة الدولة العثمانية[٩]. وبعبارة أخرى يعني هذا الأمر دخول سواكن في إدارة الدولة العثمانية.

إن النقطة التي تثير الانتباه في هذا الموضوع هي أن سواكن في تلك الفترة كانت تدار من طرف مجموعة من الأمراء. ويمكن القول إن هذه الإدارة كانت تشمل سواكن وما حولها من مناطق تابعة لها. إن وجود أكثر من أمير يشير إلى أن المدينة ولواحقها كانت مقسمة إلى عدد من الوحدات الإدارية الصغيرة، بحيث يكون كل أمير على رأس وحدة إدارية محددة. بيد أننا نجد صعوبة بالغة في تحديد ومعرفة النظام الإداري الذي كان يعتمد عليه هؤلاء الأمراء في تسيير شؤون الإدارة؛ إلا أن الراجح هو أن هذا النظام لم يكن نظامًا معقدًا، بل نظامًا بسيطًا يقوم على التوافق السياسي بين هؤلاء الأمراء في إدارة المدينة. ولعل أكبر شاهد على ذلك هو الإعلان الصادر بالإجماع من أمراء سواكن بالدخول في طاعة الدولة العثمانية. لكن من الضروري أن نذكر أن دراسة

(8) Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), KK. Ruus, no. 213, p. 212.
(9) Evliya Çelebi, Siyahatname, X, İstanbul, 1938, p. 939.

الوضع الإداري لسواكن قبل العثمانيين يحتاج إلى توافر مصادر موثوقة.

بعد دخول سواكن تحت إدارة الدولة العثمانية، أسس العثمانيون لواء/ سنجقًا بها[١٠]. ويشير اللواء في النظام الإداري العثماني إلى وحدة إدارية يرأسها أمير، وتتشكل الإيالة الواحدة من مجموعة من الألوية[١١]. ويعود تاريخ ظهور مصطلح سنجق في الدولة العثمانية بهذا المعنى إلى عهد السلطان أورخان (٧٢٦-٧٦١هـ/ ١٣٢٦-١٣٦٠م)[١٢]. وقد أصبحت سواكن مركزًا لهذا اللواء. ويشير ذلك إلى أن لواء سواكن لم يقتصر على المدينة فقط بل شمل أيضًا المناطق التي تحيط بها. ويعتبر هذا الأمر طبيعيًا، لأن الدولة العثمانية كانت تهدف إلى تأمين مدينة سواكن من حدوث أي اضطرابات تأتي من الخارج. ولهذا السبب تحتاج الدولة إلى أن تبسط سيطرتها على المناطق المحيطة بها. وربما المقصود بهذه المناطق هي تلك المناطق القريبة من ساحل البحر الأحمر، وذلك باعتبار أن العدو الأساسي للعثمانيين هو البرتغاليون، وهؤلاء يأتون من جهة البحر. وكما ذكرنا ذلك من قبل فإن النشاط البرتغالي في البحر الأحمر يعتبر العامل الأساسي الذي جعل العثمانيين يسيطرون على هذه المدينة. غير أنه ورغم ذلك نتساءل عن الحدود الجغرافية

(10) BOA, KK. Ruus, no. 211, p. 78.

(11) Midhat Sertoğlu, Osmanlı Tarih Lugatı, Enderun Kitabevi, İstanbul, 1986, p. 302.

(12) Feridun M. Emecen, İlk Osmanlılar ve Batı Anadolu Beylikleri Dünyası, Kitabevi, İstanbul, 2001, p. 94.

لذلك اللواء. ويمثل هذا الأمر مشكلة أخرى أيضًا عند دراستنا لهذه الفترة. وحتى إذا تمكنا من معرفة بعض المناطق التي تدخل ضمن أراضي هذا اللواء، فإن السؤال الرئيس هو هل هذه المناطق هي كل أراضي اللواء؟ على كل حال يجب التركيز بشكل كبير على النقطة الأساسية لهذا الموضوع المتمثلة في أن سواكن هي عاصمة هذا اللواء.

لقد أسس العثمانيون لواء سواكن في عام ٩٦٠هـ/ ١٥٥٣م، وألحقوه بإيالة مصر. بمعنى أن هذا اللواء كان يتبع مصر من الناحية الإدارية. غير أن هذا الأمر لم يستمر مدة زمنية طويلة؛ لأن إيالة الحبشة تأسست بعد عامين فقط من التاريخ المشار إليه، وأصبحت سواكن مركزًا لهذه الإيالة الناشئة. إن تأسيس لواء في سواكن يعني بصورة أو أخرى الأهمية التي أولاها العثمانيون لهذه المدينة باعتبار أن اللواء هو الوحدة الإدارية الأساسية في جميع المناطق الخاضعة للعثمانيين. غير أننا لا نملك أي معلومات تعتمد على وثائق الأرشيف العثماني تدور حول إجراء تسجيل للأراضي في إيالة الحبشة، على أساس أن هذه التسجيل يعتمد على الألوية في إجرائه. كما لم يُعثر في هذا الأرشيف على أي دفتر من دفاتر التحرير - وهي الدفاتر التي تقيد فيها هذه الإحصاءات - يتعلق بهذه الإيالة. إن العثور على دفتر من هذه الدفاتر سوف يقدم لنا معلومات مهمة جدًا عن الأراضي والعقارات غير المنقولة مثل الدكاكين والطواحين والأفران وغيرها. وسوف تتضح الصورة بشكل رائع جدًا في مدينة سواكن، إذا ما عثر على هذه النوعية من الدفاتر.

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الرابع شوال ١٤٣٣هـ، السنة الثامنة والثلاثون
الدارة

وكما أوضحنا ذلك من قبل فقد كانت سواكن هي لواء الباشا، أي اللواء الرئيس في الإيالة. وبناء على ذلك فإن أهم دفتر تحرير خاص بإيالة الحبشة سوف يكون ذلك الدفتر المتعلق بلواء سواكن. غير أن عدم العثور على هذه الدفاتر يجعل الصورة غير مكتملة حول معرفة التفاصيل الاقتصادية والاجتماعية على وجه التحديد الخاصة بسواكن. وتتمثل أهمية الألوية كذلك في أن كتب القوانين تعتمدها أساسًا لها(١٣). بالإضافة إلى بعض المسائل والقضايا الأخرى.

يعتبر "عبد الباقي بك" هو أول أمير عينته الدولة العثمانية على لواء سواكن. وقد عيّن على لواء سواكن بالدرجة نفسها التي كان يحملها أمير لواء جدة. وفي الوقت نفسه منح مرتبًا يعادل المرتب الذي كان يتقاضاه أمير لواء جدة(١٤). ويعكس لنا ذلك أن لوائي سواكن وجدة كانا في مرتبة واحدة من حيث الدرجة الوظيفية لأمير كل منها، وكذلك من حيث الراتب الذي كان يتقاضاه هذا الأمير، بغض النظر عن واردات كل لواء من اللواءين. وكما هو معروف فإن واردات هذين اللواءين كانت تأتي بالدرجة الأولى مما يحصَّل من الجمارك باعتبار أن كلتا المدينتين (سواكن وجدة) هما في الأساس ميناءان، ومن ثم هناك بضائع تمر بهما، وهذه البضائع تفرض عليها جمارك، وهذه الجمارك تمثل أهم مصدر مالي للواء. ومن جهة أخرى يجب القول إن أمير لواء

(13) Metin Kunt, Sancaktan Eyalete, İstanbul, 1978, p. 18-19.
(14) BOA, KK. Ruus, no. 211, p. 78.

سواكن قد كلَّف بالمهام التي كان يقوم بها بقية أمراء الألوية العثمانيين. وتتمثل أهم هذه المهام في حفظ الأمن ومعاقبة المجرمين والخارجين عن القانون[١٥].

في عام ٩٦٢هـ/ ١٥٥٥م تمكن "أوزدمير باشا" من تأسيس إيالة الحبشة. وإثر ذلك قامت الدولة العثمانية بتعيينه بكلربكي (أمير أمراء) على هذه الإيالة براتب سنوي وقدره مليون وأربعمائة ألف أقجة[١٦]. وبذلك يعتبر "أوزدمير باشا" هو أول أمير أمراء على إيالة الحبشة. ويعتبر هذا أمرًا طبيعيًا نسبة للدور الكبير الذي أداه هذا الشخص في إخضاع هذه المناطق لسلطة الدولة العثمانية. ونظرًا إلى الحملات الناجحة التي قام بها هذا القائد العثماني، فقد رأت الدولة العثمانية أنه أنسب من يتولى شؤون الإدارة في الإيالة الناشئة. ويجب أن نشير هنا إلى أن "أوزدمير باشا" كان قد عاد إلى إستانبول بعد حملاته التي كانت موجهة نحو أراضي الحبشة، ثم من هناك تحرك إلى السويس بمصر، ومن السويس أبحر بسفنه إلى سواكن[١٧].

عندما وصل "أوزدمير باشا" إلى سواكن، شهدت المدينة تطورًا إداريًا مهمًا. وقد تمثل هذا التطور في أن سواكن أصبحت مركز الإيالة الجديدة، أو بعبارة أخرى عاصمة إيالة

(١٥) محمد إبشرلي، "نظم الإدارة في الإيالات خارج إستانبول"، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، الجزء الأول، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، ١٩٩٩م، ص٢٦١.

(16) BOA, KK. Ruus, no. 213, p. 212.

(17) Katib Celebi, Cihannuma, Istanbul, 1145, p. 550.

الحبشة. وبذلك انتقلت سواكن من كونها مجرد مركز لواء إلى مركز للإيالة بكاملها. وقد أدى ذلك إلى إحداث نقلة نوعية في لواء سواكن. وأصبح هذا اللواء يعرف باسم "لواء الباشا"؛ لأن العثمانيين كانوا يطلقون هذا الاسم على اللواء الذي كان يقيم فيه أمير أمراء الإيالة(١٨). وبما أن "أوزدمير باشا" كان يقيم في لواء سواكن، فإن هذا اللواء يعتبر هو لواء الباشا.

**مراحل التطور الإداري لسواكن**

| | |
|---|---|
| المرحلة الأولى | سيطرة الأمراء |
| المرحلة الثانية | مركز اللواء |
| المرحلة الثالثة | مركز الإيالة |

بعد أن استقر "أوزدمير باشا" في سواكن، بدأ في تأسيس الإيالة. ومن الخطوات الأولى التي قام بها في هذا المجال هي تعيين "عبد الوهاب أفندي" قاضيًا على الإيالة(١٩). ونشير هنا إلى أن العثمانيين كانوا عمومًا يعينون قاضيًا على المنطقة التي يتم فتحها من طرفهم. وكانت مهمة هذا القاضي الفصل في الخلافات الناشئة بين الناس، وينبغي عليه العمل على تحقيق العدالة قدر الإمكان. ومن الضروري جدًا أن نوضح أن الدولة العثمانية - وهي في طور الإمارة -

(١٨) محمد إبشرلي، المرجع نفسه، ص٢٦٠.
(19) BOA, Ruus, no. 214, p. 168.

كانت ترفع شعارين أساسيين هما العدالة والجهاد في سبيل الله. لذا فإن مسألة العدالة وتحقيقها كانت تنال اهتمامًا بالغًا من العثمانيين(٢٠). ومن الملاحظ أن العثمانيين اهتموا بالقضاء منذ الفترات الأولى للدولة، وعلى وجه التحديد منذ عهد مؤسس الدولة عثمان غازي (توفي عام ٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م)، ويعتبر "طورسون فقيه" هو أول قاضٍ في تاريخ الدولة العثمانية(٢١).

أما إذا عدنا إلى موضوع القضاء في إيالة الحبشة، فنجد أن مقر المحكمة في هذه الإيالة كان في سواكن، ويعتبر ذلك أمرًا منطقيًا لأن سواكن كانت تمثل حاضرة الإيالة. ومن ثم لابد أن تكون الأجهزة الرفيعة للدولة موجودة في العاصمة. ولقد كانت هذه المحكمة هي النافذة التي يصدر منها القاضي أحكامه في الأمور الشرعية والقانونية. ويجب عليه إصدار هذه الأحكام بناء على المذهب الحنفي الذي كان يمثل المذهب الرسمي للدولة العثمانية. أما فيما يتعلق بالجانب المادي للقاضي فنجد أن راتبه كان يبلغ (١٣٠) أقجة يوميًا. ومن جانب آخر نجد أن المدة الزمنية المخصصة لشغل منصب القضاء كانت تتفاوت من عصر لآخر. وقد بلغت هذه

(٢٠) فريدون م. إمجن، "التاريخ السياسي للدولة العثمانية منذ قيام الدولة حتى معاهدة قينارجة"، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، الجزء الأول، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، ١٩٩٩م، ص١٠.

(21) Yusuf Halaçoğlu, XIV-XVII Yüzyıllarda Osmanlılarda Devlet Teşkilatı ve Sosyal Yapı, Türk Tarih Kurumu, Ankara, 1998, p. 124.

المدة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ثلاث سنوات[٢٢]. غير أنه يمكن عدم إكمال هذه المدة لأي سبب من الأسباب، مثل الوفاة أو العزل أو النقل إلى مكان آخر.

لقد تضمنت المرافعة التي قام بها "أوزدمير باشا" أمام السلطة المركزية للدولة العثمانية بإستانبول تناول الصفات التي كان يتحلَّى بها "عبد الوهاب أفندي" أول قاض على إيالة الحبشة. وقد نعته "أوزدمير باشا" بصفات، مثل أنه رجل صاحب فضل وكمال وعلم، وأنه يملك القدرة الكافية على تطبيق القانون في الإيالة. وبالإضافة إلى ذلك فهو رجل يجد القبول من جميع الوجوه. وفي الوقت نفسه يشير إلى أنه رجل فقير لم يتمكن من تدبير معاشه[٢٣]. وربما يدل ذلك على عفته وتوخيه الحلال. وقد أدت هذه المرافعة الدور الرئيس في تعيين "عبد الوهاب أفندي" قاضيًا على إيالة الحبشة.

تشير إحدى الوثائق العثمانية المؤرخة بـ ٩ شوال ٩٧١هـ إلى أن أمير أمراء إيالة الحبشة أرسل خطابًا إلى إستانبول يذكر فيه أن سواكن تعرضت لهجوم من عرب الفونج، وقد قام هؤلاء الأعراب بقتل عدد كبير من المسلمين في هجومهم هذا. وبالإضافة إلى ذلك فقد سيطروا على مصادر المياه

(٢٢) محمد عاكف آيدين، "المحاكم الشرعية"، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، الجزء الأول، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، ١٩٩٩م، ص٤٥٦.

(23) BOA, KK. Ruus, no. 214, P. 24.

بالمدينة، ومنعوا الأهالي من الاستفادة منها، وباعوا هذه المياه إلى الأهالي بأثمان مرتفعة جدًا. وتذكر الوثيقة أن عرب الفونج هؤلاء كانوا يقيمون في أطراف المدينة. وبناء على المعلومات الواردة في هذه الوثيقة فإن أهم مطالب أمير الأمراء كانت تتلخص في تحقيق مطلبين أساسيين هما إنشاء قلعة لتأمين مصدر المياه، وكذلك تعيين أمير جديد للواء سواكن يملك القدرة الكافية التي تمكنه من الدفاع عن مركز الإيالة والتصدي لعرب الفونج وطردهم إلى الأطراف(٢٤).

وبناء على ذلك أصدرت السلطة المركزية للدولة العثمانية أمرًا ينص على تعيين "يعقوب بك" أميرًا على لواء سواكن براتب سنوي وقدره (٢٠٠٠٠٠) أقجة. وقد أشار هذا القرار الصادر من إستانبول إلى أن الشخص المذكور يستحق هذا المنصب من كل الوجوه. كما حدد القرار أيضًا المهمة الأساسية للأمير الجديد، المتمثلة في حراسة القلعة المشار إليها، وحفظ مصادر المياه، وطرد عرب الفونج منها. غير أن القرار أشار إلى ضرورة أن يتحرك الأمير وفقا للخط الذي يريده أمير أمراء الإيالة. ويشير هذا الأمر إلى أن أمير لواء سواكن لم تكن لديه الحرية المطلقة في تنفيذ أوامر الدولة، بل إن هذه الحرية يجب أن تكون متطابقة مع منهج وأسلوب أمير الأمراء. كما نص القرار أيضًا على ضرورة أن يطيع الجميع هذا الأمير وألا يعصوه ويخالفوه، وذلك باعتباره موظفًا حكوميًا يقوم بمهمة أمرته الدولة بها.

(24) BOA, KK. Ruus, no. 218, p. 168.

لقد أوضحت لنا هذه الوثيقة التي تضمنت القرار الصادر من إستانبول بخصوص تعيين أمير جديد على لواء سواكن الراتب السنوي الذي تم تخصيصه لهذا الأمير. وقد بلغ هذا الراتب حسب ما هو مذكور في الوثيقة (٢٠٠,٠٠٠) أقجة[٢٥]. وإذا وضعنا في الاعتبار أن الراتب المخصص لأمير أمراء إيالة الحبشة التي يوجد بها اللواء المشار إليه كان يبلغ مليون وأربعمائة ألف أقجة، فإن ذلك يعني أن راتب أمير اللواء كان يمثل سبع راتب أمير الأمراء، وبعبارة أخرى فإن راتب أمير أمراء إيالة الحبشة كان يعادل سبعة أضعاف راتب أمير لواء سواكن.

يمكن أن نجمل ما توصلت إليه هذه الدراسة في النقاط التالية:

أولاً: يعود السبب الرئيس الذي جعل العثمانيين يفكرون في الاستيلاء على سواكن في منتصف القرن السادس عشر الميلادي تقريبًا إلى دخول الأسطول البرتغالي مياه البحر الأحمر، وتهديد هذا الأسطول لتلك المناطق وسكانها. ومن ثم يمكن القول إن دخول سواكن تحت إدارة الدولة العثمانية تم نتيجة لوجود مؤثرات خارجية.

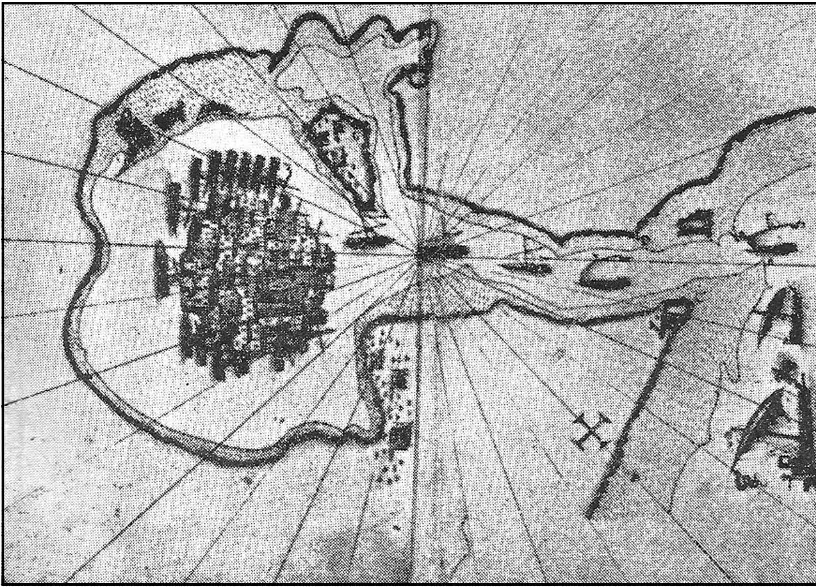
ثانيًا: أمدتنا الوثائق العثمانية بمعلومة قيمة تمثلت في أن سواكن كانت في البدء عبارة عن لواء يتبع لإيالة مصر، ثم أصبح هذا اللواء بعد مرور فترة قصيرة من الوقت مركزًا لإيالة الحبشة.

(25) BOA, KK. No. 74, p. 525.

ثالثًا: يعتبر "أوزدمير باشا" هو مؤسس إيالة الحبشة، وقد كان يقيم في سواكن، وبذلك حملت سواكن لقب "لواء الباشا".

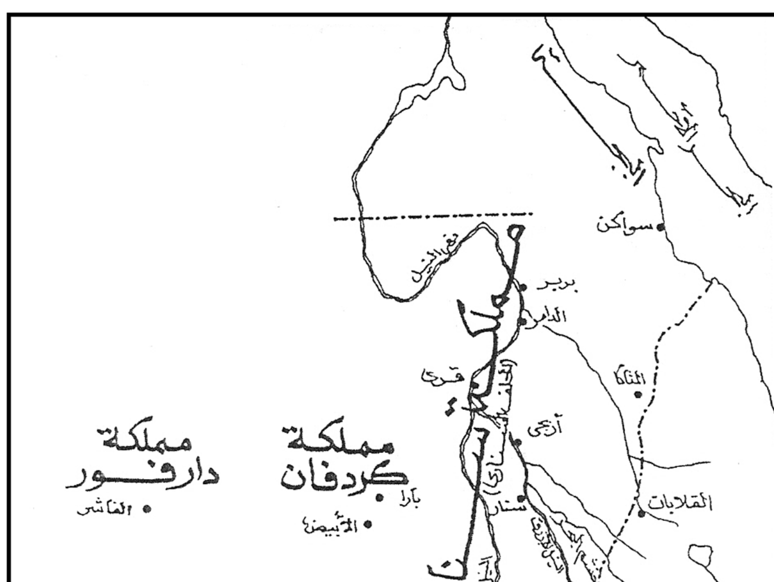
رابعًا: يجب القول إن إيالة الحبشة كانت تضم بالإضافة إلى سواكن كلاًّ من جدة ومصوع. ونلاحظ أن جميع هذه المدن الثلاث هي عبارة عن موانئ تقع على ساحل البحر الأحمر. ومن ثم يمكن القول إن إيالة الحبشة هي إيالة قائمة على أساس أنها موانئ بحرية. ووفقًا لذلك فإن مصادر الدخل الاقتصادية لهذه الإيالة تعتمد بالدرجة الأولى على موارد هذه الموانئ من الجمارك. عليه فمن الممكن جدًا أن تواجه الإيالة في كثير من الأحيان بعض المشاكل الاقتصادية بسبب حدوث أي عائق يقف في طريق التجارة التي تستفيد منها الموانئ المذكورة. غير أنه في الوقت نفسه يجب القول إن إيالة الحبشة تعد بلا شك إحدى أهم الإيالات الإستراتيجية للعثمانيين على نطاق جميع الأراضي العثمانية، بسبب وقوعها على سواحل البحر الأحمر الذي كان يمثل أهمية قصوى في تلك الفترة للدولة العثمانية.

# ملاحق



**سواكن في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي نقلاً عن**

Cengiz Orhonlu, Osmanlı İmparatorluğu´nun Güney Siyaseti Habeş Eyaeti, Ankara, 1996.




**نقلاً عن:**

**محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ - ١٩٥٥، الطبعة الثانية، الخرطوم، ٢٠٠٢م، ص٣٢.**

إصدارات دارة الملك عبدالعزيز





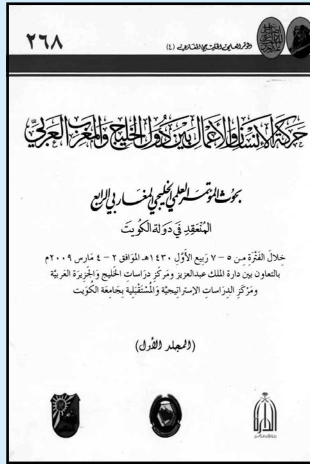
ص.ب ٢٩٤٥ - الرياض ١١٤٦١ - المملكة العربية السعودية
هاتف ٤٠١١٩٩٩/٢١٦٤ - فاكس ٤٠١٣٥٩٧
بريد إلكتروني info@darah.org.sa


## حركة الإنسان والأعمال بين دول الخليج والمغرب العربي

**إعداد**

**دارة الملك عبدالعزيز**

**(مجلدان)**




يضم مجموعة من البحوث قدمت إلى المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الرابع، الذي عقدته دارة الملك عبدالعزيز في دولة الكويت خلال المدة ٥-٧ ربيع الأول ١٤٣٠هـ، الموافق ٢-٤ مارس ٢٠٠٩م، بالتعاون مع كل من مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ومركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية بجامعة الكويت.

وقد تطرقت البحوث إلى عدد من القضايا والموضوعات التي ترمي إلى توثيق العلاقات بين مجتمعات المنطقة ودعمها، وتوكيد عمق التواصل والانتماء بين الإنسان العربي في مشرق الأمة العربية ومغربها، وإبراز الهوية المشتركة للشعوب العربية من أبناء المنطقة، وأثر النخب العلمية والثقافية في تعزيز حركة الإنسان والأعمال.

وتعد هذه البحوث من الخطوات التي تسعى إلى مد جسور التعاون بين الدول العربية في المشرق ونظائرها في المغرب، وتهيئة المناخ الملائم لإقامة علاقات علمية متينة، وتنشيط مجالات التعاون بين المؤسسات والمختصين وفق برامج عملية مشتركة.